الحاصل بالمصدر لانه ذكر حال المسند اليه بالحقيقة وما يقال انما تقدم اي بارادة ضمير الان
هذا احوج الى البيان لان العلمية اكثر علما وليس مراد السكاكي وحاله بين التاريل
بالايراد لان الذي يصنعه البليغ وتركه من الاضمار القريبة من التعريف وليت ايضا حمله على ارادة
ما نصه بالتصوير وهو ما وضع الخ اورد عليه ان ابن المشخصات حال التسمية
ما يتبدل بعدها فيلزم ان يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب ان المراد المشخصات
المشتركة كما مر اي سائر احواله التي بها يتحقق جزئيته وتمتنع تصوره من وقوع الشركة
فيه دون ما يتبدل ولا شك ان الاحوال الازمة كرقم سائر احواله المشخصة تمنع من الاشتراك
فيه فتلك الاحوال هي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما ليس كذلك بسم المخصوص او ورد على
التعريف من سمى ولده قبل انه يراد لانه لا يعرف جميع مشخصاته واجيب بان مرفتها ولو
اجمالا بوجه عام يكفي فقد وضع العلم وكتب ايضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف وان تم على راي
الشيخ ان المعارف تعريفات لفظية وضعا حيث استغنى الا يتم على القول الاخر انها جزئيات وضعا
واستعمالا لانه لا يكون ناقصا فلا يصح زيادة ودون غيره فان ذلك الوضع ليس كذلك بسم المخصوص او ورد على
ما نصه اي لفظ مع جميع مشخصاته ولو الذهنية فيدخل علم الجنس لا احضار اي
توبيخه بالعلمية لاحضار فالضمير للمسند اليه لكن لا ولا يناسبه النظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى
لان العلم هو اللفظ والحصر في قوله السابق هو المسند لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد
المراد بتعدد الضمير نزيل اي فمن الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ
واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضار اي المسند اليه قد سبق
ان المسند والمسند اليه هي مناسبة اوصاف اللفظ ولا شك ان الحصر هو المعنى فتوله
لاحضار محمول على الاستخدام او على حذف المضاف اي لاحضار مدلوله وكتب ايضا قوله
لاحضار فيه انه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضار اللهم ان يجاب بان المراد
باحضار المسند اليه الالتفات اليه والتوجه اليه ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت
الى المعنى وان كان حاضرا فيها لكن صح به من حاشية المطالع او المراد احضاره لو لم يكن حاضرا
انظر سم بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه والمراد به نفس الشيء وذاته
المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل ان الباء زائدة وكتب ايضا قوله بعينه اي بشخصه اعتبر ضم بان هذا الايراد على
الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الملحوظ فيه معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في لفظ
الله وحاصل الجواب ان المراد باحضاره بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام يتخصص في الواقع الواقع الا
في الشخص والباري تعالى يدركه بوجه عام يتخصص في الواقع الواقع الا في الشخص والباري تعالى يدركه بوجه عام يتخصص في الواقع الواقع الا
تعالى اي بشخصه او ورد انه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تشخص واجيب بمنع انه وجه له تفصيله
احدها ان الكلام فيما عالمية حقيقية بخلاف علم الجنس فعالمية حكمية ولهذا اصر جوابا بانه انما فلا يرد
حكم بشيوعها بالضرورة الثاني انه وان ثبت بالعلم لكن الاستلزام انما يفيد ذلك وجاعله ان
العلم من الجملة يفيد ذلك الثالث انا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص
في الذهن

من الذهن فيصدق عليه انه احضر بشخصه بهذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب تحميله
من التعريف وتركه ادخال اللام وتحديد الاحد العدد وبرصفه بالمارب بحيث الى تفسير الاحضار
المسند اليه بعينه عن احضاره باسم جنسه او يرد عليه انه لا يخرج عنه اسم الجنس المرصوف
بصفة خاصة مخبر بها عالم التعريف البلد اذا لم يكن فيها الا عالم واحد وان الحد ليس بعلم
مع انها يفيد الاحضار المذكور واجيب بان افادتها الاحضار لانه حيث الوضع بل
من حيث الاختصاص العارض وكتب ايضا قوله عن احضاره ما نصه اي المسند اليه وكتب
ايضا قوله باسم جنسه المناسب من المقابلة ان يقول بجنسه اهـ نحو رجل عالم الشاهد من قوله
رجل وانما ان يجاب لاحد صحة الابتداء بالنكرة وكتب ايضا ما نصه وان تعين بالقرينة لانه لم
يخرج لانه من جهة الجنسية المنافية من حيث هو للشخصية اي اول مرة فيه استحضار
بان ابتدا منصوب على الظرفية وكتب ايضا قوله اي اول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية
للاحضار ابتدا ان يكون كل علم كذلك اذ لا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال
وجود علة اخرى فلا يرد زيد الثاني فقد نحو جاءني زيد زيد عن نحو جاءني زيد الجاهل فانه للاحضار
بضمير غائب عائد الى العلم وكتب ايضا قوله اذ ليس نحو جاءني زيد وهو راكب انظر لم لا يحتاج
يتامل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءني الذي كان صنع من سائقه ولا حقه تامل وهو راكب
فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم منهي ان لا اولا وكتب ايضا ما نصه الشاهد
فيه هو راكب مختص به الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نعم باعتبار هذا الوضع اي وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد
المسمى به جماعة كثيرة عن احضاره بضمير المتكلم الخ او فان احضاره هكذا ولو كان اولا مرة
الا انه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على ان الوضع
فيها عام واحد كما هو مذهب الشم واورد عليه المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول
واجيب بان والمعرف بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا اولا وفيه ان المعهود
المراد احضاره الخارجي قد يكون احضاره اولا باللفظ بان يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا ان يقال
باللفظ ولم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بالمعنى كان
الاحضار السابق في جنس المعتبر فيه ليس من شرطه ان يكون باللفظ فحسب ان احضاره اولا ليس باللفظ،
العهد الخارجي بهذا الاعتبار وهذا يخلو ضمير الغائب فان احضاره اولا باللفظ لانه اعتبر فيه
لو سوب بتقدم ذكره غاية الامر انه عم من الذكر فاريد الذكر مطلقا ولم يكن يس وكتب على قوله
والمعرف بالاضافة اورد عليه المعرف بالاضافة ناقصه اي اللهم انه ثاني لا ابتدا اي وكتب على قوله
وكذا الموصول والمعرف بالاضافة ناقصه اي اللهم ان خارجا بلام العهد الخارجي
فخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانها في حكم النكرة تامل
عف والاضافة اي العهدية خارجا وهذه القيود اي الثلاثة لتحقيق
مقام العلمية اي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند اليه علما اي اتى بها لذلك لا للاحتياج